المستقبل
AL-MUSTAQBAL

المستقبل ـ السبت ١٥ كانون الأول ٢٠٠٧ م ـ ٦ ذو الحجة ١٤٢٨ هـ
AL - MUSTAQBAL - Saturday 15 December 2007

رد على ما ورد في «المستقبل»

شحادة ينفي تناول حمادة في الإعلام ويؤكد الحرص على نجاح «ليبان تيليكوم»

عقد مجلس إدارة الهيئة المنظمة للإتصالات إجتماعاً استثنائيّاً برئاسة رئيسه الدكتور كمال شحادة وأصدر على أثره البيان التالي:

١ ـ يأسف ويستغرب المجلس لقيام جريدة واسعة الإنتشار بنشر مقال يتعلّق بالهيئة المنظمة للإتصالات دون أن تتحقّق من دقّة المعلومات وصحّتها، بحيث أنّها جاءت ناقصة ومجتزأة للحقيقة وغير متناسبة ولا تعكس العمل الذي قامت وتقوم به الهيئة وفقاً للمهام الموكلة إليها في النصوص القانونيةّ والتنظيميّة.

٢ ـ يهمّ إدارة الهيئة المنظمة للإتصالات إعادة التأكيد على شكرها وتقديرها لمعالي وزير الإتصالات الأستاذ مروان حمادة والحكومة على دعمها لإطلاق الهيئة ومساعدتها في تأمين بعض المقومّات الأساسيّة والضروريّة للقيام بمهامها؛ كما يهمّ إدارة الهيئة، من ناحية أخرى، التوضيح، وخلافاً لما ورد في المقال المنشور في جريدتكم، أنّ رئيس مجلس الإدارة كان دقيقاً في ما صرّح به والذي لم يتناول إلاّ المديريّة العامة للصيانة والإستثمار في وزارة الإتصالات وهيئة أوجيرو. علماً أنّ الهيئة تقدّر الجهود التي تمّت حتى تاريخه لتأمين خدمات الإتصال للمواطنين خاصةً في ظلّ الأوضاع الصعبة التي تتخبّط بها البلاد. ولكن هذا لا يعني أن تغضّ الهيئة النظر في المقابل عن التصرفات والاعمال التي تقوم بها المديريّة في سوق الإتصالات، لا سيّما في علاقتها مع بعض الشركات والتي تتعارض كليّاً مع ضرورات ومبادئ المنافسة كما نصّ عليها قانون الإتصالات. إنّ الهيئة لن تسكت عن أيّ إخلال أو مخالفة لأحكام القانون تنفيذاً لمهامها وانطلاقا من الموجبات التي ألقاها قانون الاتصالات على عاتقها، بمعزل عن الأشخاص، وبهدف مراقبة الأداء وانتظامه.

٣ـ. إنّ الكلام المنسوب إلى رئيس مجلس الإدارة الدكتور كمال شحادة في تصريحه لإحدى الصحف المحليّة جاء في معرض توضيح موقف الهيئة في ما يتعلّق بخدمات ADSL وحقيقة ما يجري اليوم في الأسواق اللبنانية من بعض التصرفات غير التنافسيّة التي يتوجب معالجتها بأسرع وقت ممكن، الأمر الذي يدخل صراحةً ضمن مهام وصلاحيات الهيئة على ما جاء في المادة الخامسة من قانون الإتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣ التي نصّت في الفقرة ١/ ج منها على ان تتولّى الهيئة «تشجيع المنافسة في قطاع الإتصالات»، والمادة /١٨/ من القانون ذاته التي نصّت على «مبدأ المساواة والمنافسة» بين جميع مقدّمي الخدمات في القطاعين العام والخاص على حدّ سواء.

٤ـ. إنّ جواب الهيئة وتوضيحها للمقال الذي ورد في إحدى الصحف المحليّة تماماً كهذا المقال يهدفان إلى عدم فتح المجال أمام أيٍّ كان لتوظيف الكلام والملاحظات التي تصدر عن الهيئة لأغراض سياسيّة هي بمنأى كامل عنها ولا تمتّ إليها وإلى عملها بصلة لا من بعيد ولا من قريب.

٥ـ. تحرص الهيئة، وخلافاً لما ورد في مقالكم، شديد الحرص على نجاح شركة اتصالات لبنان TELE- LIBAN COM ، وحقّها في الحصول على ترخيص لتوفير خدمات عديدة في مجال الإتصالات ومنها خدمة الهاتف الخليوي كما جاء في المادة /٤٥/ من قانون الإتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣ ؛ كما تلتزم الهيئة احترام جميع النصوص القانونيّة المتعلّقة بعمل الشركة (وسواها) لا سيّما لجهة مساهمتها في تطوير قطاع الإتصالات في لبنان.

أخيراً لا آخراً، تؤكّد الهيئة التزامها الكامل والمطلق بالقيام بجميع المهام الموكلة إليها عملاً بالنصوص القانونيّة والتنظيميّة من أجل تنظيم وتطوير قطاع الإتصالات في لبنان بمعزل عن إنتقادات أو ردود فعل أو إتهامات باطلة صادرة عن أيّة جهة أو مؤسسة عامة أو خاصة تتمتّع بموقع إحتكاريّ مميّز تسعى إلى المحافظة عليه. وسوف تستمرّ الهيئة في رسالتها حتى الوصول إلى سوق تنافسيّة حرّة وصحيحة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"